الدور الوقائي للبحث العلمي في مجال الجريمة

م.مازن خلف ناصر

كلية القانون / الجامعة المستنصرية

المقدمة

((ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها))[1] تشير هذه الآية الكريمة بوضوح إلى حقيقة النفس الإنسانية بكل تفاصيلها ودقائقها . ومن يتدبر في هذه الآية المحكمة يبد له جلياً تأصيلها لحقيقة الصراع بين الخير والشر ، وازدواج طبيعة الإنسان ، منذ الخليقة الأولى انقسم العالم البشري إلى معسكرين : معسكر الخير ومعسكر الشر ، أي بمعنى ان الإنسان بأصل تكوينه مستعد لان ينهج نهج الخير أو الشر ، وقد تجسدت هذه الحقيقة بالجريمة الأولى التي اقترفها الإنسان ضد أخيه الإنسان ، حينما تفجر هذا الصراع في نفس قابيل فسولت له نفسه قتل أخيه هابيل ، ومن هذا يتأكد لنا ان الجريمة حقيقة بشرية وظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ ان وطأت قدماه الأرض .

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ القدم واستخدم الطرق والأساليب المتنوعة والمختلفة لمحاربتها وللحد من تفاقمها ، وعلى الرغم من ذلك بقيت الظاهرة الجرمية قائمة ومنتشرة وقد أتخذت أشكالاً متطورة مع تطور المجتمعات وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . حيث ان التطور الحضاري ساعد على تطور الجريمة وبخاصة في الدول المتقدمة ، وهذا لا يمنع من انتشارها أيضا في الدول والمجتمعات النامية والتي منها الدول العربية والإسلامية خاصة وإنها مقبلة على نقلات وتغيرات نوعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الانفتاح العالمي وتزايد معدلات الاحتكاك والتقارب بين الأمم والشعوب ، الأمر الذي أدى إلى إدخال الجريمة في حيز الاهتمامات الإستراتيجية على مستوى الدولة أو المجتمع ، وتخصيص الجهد والمال لدراستها وتحليلها علمياً من اجل وضع الخطط

والسياسات الشمولية لمحاربتها أو الوقاية من انتشارها في سبيل المحافظة على كيان المجتمع العربي والإسلامي والمحافظة على هويته وقيمه وعاداته وعلى أواصر التعاون والتكاتف بين أفراده لتحقيق الأمن والاستقرار. ولما كانت الجريمة تهدد الكيان الإنساني والاجتماعي فلابد إذن من اعتماد البحث العلمي الملائم للوقاية من انتشارها ومنع تطورها مع تطور المجتمعات ومكافحتها ان أمكن من اجل مصلحة المجتمع ورفاهه .

ويعد علم الإجرام (Criminology) بالمعنى الفني للكلمة علم حديث النشأة ، شأنه في ذلك شأن العلوم المتصلة بدراسة الإنسان التي لم تتطور إلا بتطور المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية والبحث في حقائق الحياة[2]. إلا ان ذلك لا يستبعد الإشارة إلى بعض الاهتمامات التي ظهرت في العصور القديمة ابتداءً بعلماء وفلاسفة الإغريق ، وانتهاءً بالمحاولات التي ظهرت من قبل عالم الاجتماع اوكست كونت (1799–1857) في أوائل القرن التاسع عشر والذي نادى بضرورة إتباع المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية ولما كانت الجريمة من أهم هذه الظواهر لذا فان البحث في أسبابها كان من أوائل الموضوعات التي لفتت أنظار علماء الاجتماع إليها[3].

بعد ذلك اعتبر علماء الاجتماع ظاهرة الجريمة فرع من فروع المعرفة الاجتماعية له أصوله ومبادئه ، فقد اصدر العالم الفرنسي جيري(1802–1866) في سنة 1833 كتاباً بعنوان (التوازن الأدبي) والذي يعد من البدايات الذي درس من خلاله إحصاءات الجريمة في فرنسا واثر بعض العوامل الفردية والاجتماعية والاقتصادية على سلوك المجرم[4] ، وفي عام 1835 اصدر العالم البلجيكي كيتلية مؤلفاً بعنوان ((الإنسان وتطور ملكاته)) قام من خلاله بدراسة العوامل الفردية والظروف الاجتماعية والجغرافية على السلوك الإجرامي كالظروف الاقتصادية والطقس والجنس باعتبارها عوامل رئيسية في تأثيرها على المجرم ، كما قام بتوزيع المجتمعات إلى فئات بحسب السن والنوع على أساس السلوك الإجرامي لهذه الفئات ،، وأولى اهتمامه بالإحصائيات الجنائية فحرص على تنظيمها وتبويبها على أسس علمية، فاعتبر أول من أسس علم الإحصاء الجنائي ، وقد انتهى كيتلية إلى القول بان الظاهرة الإجرامية بوصفها ظاهرة اجتماعية تخضع لقواعد عامة تحكمها شأنها في

ذلك الظواهر الطبيعية الأخرى ، معتبراً الجريمة كواقعة عددية فردية (شخصية) تبدو في تذبذباتها الدورية كعمل رياضي خاضع لظروف الساعة الاقتصادية والاجتماعية[5].

كما قام العالم تريد بدراسة العوامل الاجتماعية للجريمة ، حيث ركز على دور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في خلق السلوك الإجرامي ، حيث يحل الخطأ الجماعي محل الخطأ الفردي ويعتبر الناس جميعاً جناة ما عدا الشخص المجرم الذي يجب ان يعاقب ، كذلك ركز العالم دوركن – مؤسس المدرسة الحديثة لعلم الاجتماع القانوني وهو أنصار مدرسة الوسط الاجتماعي – على دور الروابط الاجتماعية وتأثير المجتمع في الجريمة بشكل أساسي حيث اعتبر ان المجرم نتاج بيئته وتطورها ، أي انه ربط بين السلوك الاجتماعي وكل من البيئة والتحضر ، كما اهتم بكل إشكال الروابط الاجتماعية وصلتها بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية اعتيادية تقع في المجتمعات مهما اتصفت بالتباين من حيث أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لان الجريمة هي الشخص الذي ينبغي ان تدفعه للتقدم الحضاري وللتغيير الذي تقتضيه عجلة الحياة المتطورة باستمرار .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ظهر توجه جديد لدراسة الجريمة بالاعتماد على الفرد نفسه بشقيه العضوي والنفسي ، وبدأت بالظهور ملامح ما يسمى بالمدرسة العضوية التي اهتمت بدراسة أسباب الجريمة من خلال تحليل التكوين الجسماني للإنسان ، وأول من اهتم بذلك العالم الايطالي (Lombroso) حيث الف كتاباً سمي (الإنسان المجرم)الذي صدر عام 1876 حيث قال ان الصفات الجرمية لدى المجرمين متشابهة وتنتقل بالوراثة عبر الأجيال ، وانها تتمثل بشذوذ من الناحيتين الجسمية والنفسية حيث اصطلح على تسميته مجرم بالفطرة " .

لذلك كان هناك اتجاهين في دراسة المجرمين حتى نهاية القرن التاسع عشر هما : الاتجاه الاجتماعي والذي تمثل بفلسفة الوسط الاجتماعي ، و الاتجاه الفردي والذي تمثل بفلسفة الوراثة ، اما مع بداية القرن العشرين ، فقد ظهر توجه جديد متوازن يجمع بين التوجه الاجتماعي والتوجه الفردي من خلال أعمال Ferri عام 1929 ، حيث ذكر في كتابه ((علم الاجتماع الجنائي)) الجريمة حصيلة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل وهي :-

1-العوامل الانثروبولوجية : كالسن والنوع والخصائص الفسيولوجية والعضوية .

2- العوامل الاجتماعية : كالبنى الاجتماعية ، والتوزيع السكاني ، والعادات والتقاليد والقيم والظروف الاقتصادية .

3-العوامل الطبيعية : المادية كالمناخ والتضاريس والزمن والموقع الجغرافي للمكان الذي تقع فيه الجريمة[6] .

ولكن على الرغم من ذلك ، فعند دراسة ظاهرة الجريمة فأنه لابد من دراسة جميع جوانبها والعوامل المؤثرة فيها ، كعوامل التكوين الفردي العضوية والنفسية والعوامل الاجتماعية والبيئية والاستعانة بالعلوم الاجتماعية ذات العلاقة كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاقتصاد وعلم الإنسان وغيرها .

مشكلة البحث :

تعاني المجتمعات بأنواعها المتقدمة والنامية من نمو ظاهرة الإجرام لاسيما في الدول التي بدأت فيها بوادر التغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة في الأعوام الأخيرة في ضوء الانفتاح العالمي أو ما يسمى بالعولمة وبسبب التغيرات التي حصلت في القيم والعادات وفي أنماط الحياة ، الأمر الذي انعكس على أنماط السلوك .

ولما كانت المجتمعات وخصوصاً النامية منها تعدُ نفسها لانطلاقة جديدة في التحول والتغير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقيمي ، كان الأمر الطبيعي ان ينعكس ذلك على السلوك الاجتماعي من الناحيتين الفردية والجماعية ويؤثر بصورة سلبية على العلاقات الاجتماعية القائمة أصلاً على التكاتف والتعاون والاعتمادية والتفاعل ويؤدي إلى تدهور المنظومة القيمية في المجتمع ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الروابط الاجتماعية وعلى الأمن الاجتماعي ، مما يؤدي إلى نشوء بيئة خصبة لظهور الجريمة وازدياد حدتها .

ولما كانت الجريمة تزداد في ظروف تتصف بالتغيير والتعقيد ، كان الأمر يتطلب دراسة ظاهرة الجريمة من حيث الطبيعة والنوع والشكل والأسلوب والممارسة بأساليب ومناهج علمية مناسبة كفيلة بالحد من الظاهرة .

أهداف البحث :

تنطلق أهداف الدراسة من الايمان بأن من أهم أسباب تطور المجتمعات ونموها وازدهارها هو استقرارها وأمنها ، ولما كانت المجتمعات من حيث المبدأ تتطور

وتتغير كياناتها وأنظمتها ، فأنه من البديهي ان تزداد معدلات الظـــواهر الاجتماعيـــة السلبية منها ، الامر الذي يفرض استخدام كل الأساليب والوسائل المتاحة للوقاية من تلك الظواهر ، ولما كانت الجريمة من اخطر تلك الظواهر ، فانه من الواجب ان يتم البحث بأسلوب علمي عن الطرق التي تساعد على الوقاية من ظاهرة الجريمة .

وإذا كان البحث العلمي يعتبر الأساس الذي يعتمد في نتائجه لوضع الحلول والسياسات الملائمة ، فأنه من الممكن تحديد الدور الوقائي للبحث العلمي فـــــي مجال الجريمة من خلال ما يأتي :-

1-بيان نطاق وشمولية البحث العلمي في مجال الجريمة .

2-بيان دور البحث العلمي في رسم سياسات وخطط الوقاية من الجريمة .

3-بيان الأساليب والمناهج العلمية المناسبة لدراسة الجريمة .

وهنا يتوجب علينا البحث في النقاط التالية :-

المبحث الأول :- مفهوم البحث العلمي .

المبحث الثاني :- أساليب البحث العلمي في مجال الجريمة .

المبحث الثالث :- الدورالوقائي للبحث العلمي في مجال الجريمة .

المبحث الأول

ماهية البحث العلمي

بداية يتصف البحث العلمي في العلوم الطبيعية والتطبيقية بالسرعة والتطـــور قياساً بالبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ؛ وذلك بسبب صعوبة ضبط الظـــواهر الاجتماعية وتحديد جميع العوامل المؤثرة في سلوكها ، كما هو الحـــال فـــي العلـــوم الطبيعية ، فضلاً عن ان الظواهر الاجتماعية ومؤثراتهـــا تتـــصف بـــالتغيير قياســـاً بالظواهر الطبيعية ومؤثراتها التي تتصف بالثبات النسبي . ولهذا سوف نتناول هـــذا المبحث في مجالين : الأول لتحديد مفهوم البحث العلمي والثاني لبيان أنماط البحـــث العلمي :

المطلب الأول

مفهوم البحث العلمي

البحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية من اجل معرفة الارتباط القائم بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية . ويعرف (فان دالين) البحث العلمي بأنه محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية، كما يعرفه (ويتني) أيضا بأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التأكد من صحتها ، كما يعرفه (بولنسكي) بأنه استقصاء منظم يهدف إلى اكتشاف معارف والتأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي[7] .

مما تقدم يمكن التوصل إلى تعريف البحث العلمي بأنه عملية فحص دقيق محايدة وغير متغيرة لمشكلة ما يقوم بها الإنسان مستخدماً قواعد المنهج العلمي من اجل زيادة السيطرة على بيئة واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر ، وتحسين قدرته على اكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجهه . وبناء على ذلك يعتبر البحث وسيلة لتحقيق غاية ، ألا وهي اكتشاف الحقيقة ، ولتحديد مسببات أو عوامل ظاهرة ما لابد من دراستها وتشخيصها لمعرفة العوامل التي أدت إلى ظهورها . ويمكن للبحث ان يستمر في الوصول إلى طرق أو وسائل حل المشكلة إذا كانت الظاهرة سلبية وتعزيزها إذا كانت ايجابية .

وعلى ضوء ما تقدم ، فان البحث العلمي ينبغي ان يقوم على عناصر رئيسية تتمثل (بالتنظيم) أي اعتماد مدخل منظم لإجراء البحث العلمي بالطريقة الموضوعية ، و(التجرد) أي الابتعاد عن الشخصانية بالاعتماد على المعلومات الضرورية والمناسبة لاتخاذ القرار العلمي الملائم لحل المشكلة ، وبهذا فان البحث العلمي يعتمد على الحقائق والأرقام والملاحظات في دراسة الظواهر الاجتماعية مبتعداً عن المؤثرات والميول الشخصية .

ان الطريق المنظم المتبع في الوصول إلى الحقائق والنتائج القابلة للتعميم يسمى بالمنهج العلمي في البحث والذي يمتاز بما يلي[8] :

1-التفكير المنظم المجرّد للظواهر .

2-الموضوعية والابتعاد عن التفسير التقليدي للظواهر المتمثل بالعادات والتقاليد والخبرات السابقة والأحكام الشخصية ، ولكن هذا لا يمنع في رأي من الاسترشاد بآراء السابقين وبالتعاليم الثقافية والدينية التي تفيد في الكثير من المواقع وتساهم في تفسير بعض الظواهر ، حتى ان المنهج العلمي في كثير من الحالات يستند إلى تفسيرات مبدئية لبعض الظواهر من قبل أشخاص مؤهلين .

3-إمكانية التثبت من الظاهرة أو احد النتائج الخاصة بها في أي وقت من الأوقات فعلى سبيل المثال إذا ما قيل ان البطالة تعد من الدوافع الرئيسية لاقتراف الجريمة فأنه يمكن التحقق من هذه النتيجة في أي وقت لاحق .

4-إمكانية التعميم أي إمكانية تعميم النتائج على الجمهور الذي أخذت منه العينة المدروسة أو المبحوثة ، وفي بعض الأحيان التعميم على المستوى العالمي لاسيما في العلوم الطبيعية أو التطبيقية ، أما في العلوم الاجتماعية فقد يصعب التعميم وذلك بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية المحيطة بالظاهرة ، أو بسبب اختلاف الثقافات أو الحضارات بين الشعوب والأمم ، أو بسبب اختلاف درجات تجاوب الأشخاص للمؤثرات المختلفة في البيئة .

5-إمكانية التنبؤ ، أي النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال البحث العلمي قد يتم اعتمادها لأغراض التنبؤ بسلوكيات المستقبل للأشخاص أو باتجاه الظاهرة موضوع الدراسة ، أي انه قد يكون من السهل أحياناً التنبؤ باتجاهات الجريمة على ضوء العوامل والأسباب المؤثرة بالظاهرة .

6- الجمع بين خاصيتي الاستنباط والاستقراء ، أي بين الفكر والملاحظة والذي يقود إلى التفكير التأملي ، حيث يعني الاستقراء ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات ، ويراد بالاستنباط وضع النظريات التي تستنبط منها الفرضيات ، ثم الانتقال إلى الواقع بحثاً عن البيانات لاختبار صحة هذه الفرضيات .

7-المرونة أي قابلية البحث العلمي للتغير والتعديل النسبي والتعدد ليتلاءم مع حقول المعرفة المختلفة ، حيث يؤدي ذلك إلى تغيير طرائق البحث العلمي بالشكل الذي يناسب مجال المعرفة المحدد .

المطلب الثاني

أنواع البحث العلمي

ينقسم البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع أساسية[9]

1-بحوث نظرية : ويهدف هذا النوع من الأبحاث إلى السعي وراء الحقيقة المجردة غير المشروطة بالتطبيق العملي . وقد يتعلق البحث النظري بظاهرة معينة حيث يعتمد على الفكر والتحليل المنطقي للوصول إلى التعميم .

2-بحوث تطبيقية : ويهتم هذا النوع بدراسة ظاهرة أو مشكلة محددة والتوصل إلى قرار أو علاج لتلك المشكلة .

3-بحوث نظرية تطبيقية : ان تصنيف البحث العلمي إلى نظري وتطبيقي قد نجد له فائدته من الناحية النظرية ، بيد ان الجانب العملي قد يقتضي المزج بين النظرية والتطبيق ، خاصة عندما يتم الاعتماد على نتائج الأبحاث النظرية للبحث التطبيقي وتساعد في تحديد التوجهات المستقبلية لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة وللظواهر القائمة.

اما من حيث الهدف يمكن تقسيم البحث العلمي إلى[10]:

1-بحوث استكشافية : ويعتبر هذا النوع من الأبحاث مناسباً لغايات فرعية وهي تحديد المشاكل المرافقة والناجمة عن الظاهرة محل الدراسة وبتحديد إطار مستقبلي ملائم لمجموعة المتغيرات أو العوامل المؤثرة في المشكلة ، فضلاً عن تحديد إطار مستقبلي لخصائص المشكلة محل الدراسة .

2-بحوث نهائية : ويراد بهذا النوع تحديد واختيار الطريقة الأمثل في حل المشكلة القائمة وبدوره ينقسم إلى ثلاثة أنواع :-

أ-بحوث وصفية : ويعتمد هذا النوع على البيانات المتوفرة عن الظاهرة والتي يكون مصدرها المقابلات أو الملاحظات المتوفرة في الكتب والمراجع والدوريات وتهدف البحوث الوصفية إلى التعرف على خصائص الظاهرة وعلى درجة تأثير العوامل ذات العلاقة مع هذه الظاهرة ، وإمكانية القيام بالتنبؤات المستقبلية لحدوثها .

ب-بحوث سببية : ويراد بهذا النوع التعرف على العلاقة السببية بين عاملٍ ما والظاهرة على أساس المسبب والأثر ويصلح هذا النوع من البحوث في دراسة مبدأ

الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حدٍ سواء ولتحديد اثر الأسباب والمسببات أو العوامل على الظاهرة والأثر الذي تحدثه في اتجاهات الظاهرة محل الدراسة .

ج-بحوث الحالة : ويلجأ لهذا النوع للتعرف على طبيعة العلاقة بين العوامل أو المسببات والتأثير المتوقع ، والذي يصلح لدراسة حالة محددة أو مشكلة محددة للخروج بحلول محددة خاصة بالظاهرة أو الحالة محل الدراسة ، كأن يتم دراسة ظاهرة سلوكية معينة لنزلاء إصلاحية معينة أو دراسة ظاهرة جرمية محددة في مؤسسة أو مدرسة مثلاً أو دراسة شخص مجرم بصورة فردية .

أما من حيث المكان فينقسم البحث العلمي إلى[11] :-

1-بحوث ميدانية : وتجري بواسطة المقابلة أو الملاحظة أو الاستمارة لجمع البيانات والمعلومات .

2-بحوث مختبريه : وتجري عادة في أماكن محددة (المختبرات) بظروف مشابهة لظروف الواقع بقصد حصر الظاهرة أو المشكلة في مكان محدد ليسهل مراقبة وفحص المتغيرات المستقلة المؤثرة على الظاهرة أو المسببة لها بدقة .

المبحث الثاني

أساليب البحث العلمي التجريبي في مجال الجريمة

يقتضي التفسير العلمي لظاهرة الجريمة معرفة ودراسة حركة الإجرام ، وما تتعرض له من تغيير باختلاف الزمان والمكان وذلك من اجل التوصل إلى معرفة الأماكن والجماعات التي تتركز فيها هذه الظاهرة ومن ثم معرفة العوامل التي تساهم فيها والظروف التي أدت إلى انتشارها في فترة زمنية معينة وانحسارها في فترة أخرى ، فضلاً عن دراسة المجرمين بجميع أنماطهم والوقوف على الظروف المحيطة بهم لمعرفة العوامل الخاصة المتصلة بإجرامهم[12] ، لذا فان تطبيق البحث العلمي التجريبي في مجال الدراسات الإجرامية يقتضي تحديد أساليبه التي تلائم موضوع هذه الدراسات باعتبار ان للجريمة وجهين:-

أولهما :- اجتماعي – وفيه الجريمة كظاهرة اجتماعية .

ثانيهما :- فردي – وفيه الجريمة كظاهرة فردية .

وبناءا على ذلك فان دراسة الوجه الاجتماعي للجريمة تنتمي إلى أساليب البحث العلمي الاجتماعي، وتنتمي دراسة الوجه الفردي للجريمة إلى أساليب البحث العلمي الفردي .

المطلب الأول

أساليب البحث العلمي الاجتماعية

وهي في الواقع متعددة في مجال الدراسات الجنائية بالشكل الذي تحقق استخدام المنهج التجريبي ، وتنصب هذه الأساليب على دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

عليه فان البحث العلمي من وجهة النظر الاجتماعية يعتمد على أنواع البحوث التالية:

أ-البحوث الإحصائية :- وتعد هذه البحوث من أكثر البحوث ملائمة للدراسات المتصلة بظاهرة الجريمة سواء من حيث حجمها أو من حيث حركتها ، فالإحصاء يستخدم عادة في دراسة الظاهرة من الناحية الوصفية أو التحليلية ، حيث يهتم الجانب الوصفي في وصف الظاهرة من حيث الحجم والنوع والخصائص ، كالخصائص الديموغرافية أو السيكوغرافية ، ويطلق على الدراسات التي تستخدم هذا النوع من الإحصاء بالدراسة الثابتة مكانيا بغض النظر عن الزمان الذي وقعت فيه الجريمة . أي بمعنى دراسة الظاهرة الجرمية في فترة زمنية ثابتة سواء وقعت في دول متعددة ام في مناطق مختلفة في دولة واحدة ، فإذا أردنا ان نحدد سير الظاهرة الجرمية في إقليم معين أو لدى طائفة معينة مقارنة بالظواهر الاجتماعية الأخرى ، والظروف البيئية المحيطة بذلك الإقليم أو بتلك الطائفة فليس هناك من سبيل إلا باستخدام الطريقة الثابتة[13] .

أما دراسة الظاهرة بصورة تحليلية فيستخدم فيها الإحصاء التحليلي الذي يهتم بالارتباط أو الانحدار أي العلاقة بين ظاهرة الإجرام والسلوك الإجرامي والعوامل الأخرى كالعوامل أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية أو الخصائص الجسمية والنفسية ، أي دراسة الظاهرة وعلاقتها بالظروف والعوامل الأخرى ضمن سلسلة من الزمن ، أي بمعنى دراسة الظاهرة الجرمية في مكان واحد ولكن في فترات زمنية متعددة للإحاطة بحركتها وتحديد حجمها زيادة أو نقصان على مر السنين وتقتصر هذه الدراسة على منطقة معينة من الدولة[14].

عليه يعد الإحصاء الأساس الذي قامت عليه دعائم البحث في علم الإجرام بمفهومه الحديث ، وعلى أساسه يتمكن الباحث من إجراء البحث المقترن بالجهد العقلي

ومن ثم الاستنتاج ليكشف عن العلاقة التي قد تربط بين الظاهرة الجرمية وبين العوامل الفردية الخاصة بالمجرم وكذلك العوامل الاجتماعية والظروف البيئية المختلفة[15].

ب-بحوث الحالة (حالة إجرامية) :- وتعد هذه البحوث ذات أهمية في نطاق الدراسات المتصلة بالسلوك الإجرامي ، ويراد بها تلك الوسيلة العلمية المستخدمة في جمع البيانات الاجتماعية وتحليلها وتصنيفها وفي نطاق علم الإجرام تتحقق دراسة الحالة بجمع البيانات عن وحدة اجتماعية قد تتمثل في فرد من الأفراد فيما يتعلق بحياته بأكملها أو بالنسبة لجزء منها ، بهدف التوصل إلى فحص حالته العضوية وتحليل نفسيته والتعرف على الظروف الاجتماعية المحيطة به ، سواء بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية لفترات زمنية سابقة او إخضاع الحالة للتجربة لفترة من الوقت ، ومن ثم تجميع البيانات والمعلومات عنها ، سواء ما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية او بالجوانب الفردية البيولوجية والنفسية والعقلية[16].

وفي حالة دراسة المجموعة كحالة محددة لابد من دراستها شمولياً ، أي مثلا اذا ما تم دراسة مجرم فرد بهدف الخروج بنتائج علمية معتمدة لابد من دراسة هذه الحالة بأساليب ووسائل مختلفة من النواحي البيولوجية والعقلية والعضوية والنفسية (فردياً) ومن الناحية الاجتماعية وذلك وفقاً للعوامل ذات العلاقة .

ويجري جمع المعلومات التي هي موضوع دراسة الحالة بواسطة الاستبيان والمقابلة والفحص الطبي الشامل للأعضاء الداخلية والخارجية او الاختبارات النفسية او باستخدام أسلوب التحليل النفسي[17] .

وقد يتم دراسة الحالة على أساس مستقل ، أي دراسة الفرد او المجموعة أو (الفئة المجرمة) بمعزل عن الأفراد او الفئات الأخرى ، او من الممكن اختيار فرد آخر او مجموعة أو فئة موازية تسمى المجموعة الضابطة بهدف المقارنة بين المجموعة المدروسة التي تعرضت لظروف خاصة مع المجموعة التي وضعت في ظروف مختلفة ، ومن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات دراسة مجرم خطير يصل في إجرامه إلى مستوى الظاهرة في المجتمع أو دراسة مجموعة من الأحداث التي يتصف سلوكهم بالظاهرة الجرمية ، أو دراسة مجموعة من النساء في مكان معين ضمن سن

معين قمن بفعل إجرامي محدد . فاذا كان الإحصاء يعني عموماً ترجمة حجم ظاهرة معينة إلى أرقام ، فان دراسة الحالة تتولى بالدراسة المباشرة الفرد أو مجموعة من الأفراد الذين تتكون منهم الوحدة الاجتماعية محل الدراسة .

ج-بحوث المسح الاجتماعي :- ويراد بها البحوث الوصفية التي تهدف إلى جمع الحقائق عن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية أو مجموعة من الوقائع أو الأفراد أو من اجل إبراز خصائص تلك الظاهرة أو الوقائع أو الأفراد من اجل إبراز خصائص أفراد معينين في المجتمع أو جميع أفراده بدون استثناء[18].فعلى سبيل المثال اذا ما تبين بالمشاهدة المبدئية أو بالممارسات ان منطقة من المناطق ، أو مجموعة من الأفراد يتصفون بازدياد ظاهرة الجريمة في وسطهم الاجتماعي فقد يتم دراستهم بواسطة استخدام استمارة مفتوحة الأسئلة أو مغلقة ، أو بواسطة المقابلة الشخصية ، وذلك من اجل تحديد خصائص العينة والمجتمع الذي تمثله ومحاولة تعميمها .

وقد يكون الهدف من المسح الاجتماعي الخروج بنتائج وصفية لخصائص المجموعة المدروسة أو الخروج بنتائج ارتباطيه تحدد العلاقة بين مجموعة من العوامل أو الأسباب الظاهرة محل الدراسة ، وذلك بالاعتماد على التحليل والتصنيف وباستخدام الأدوات الإحصائية ذات العلاقة كالارتباط والانحدار وتحليل التباين وغيرها.

د-بحوث الملاحظة :- ويقصد بهذا النوع من البحوث تجميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالظاهرة في لحظة وقوعها ، حيث يتم مشاهدة الظاهرة أو السلوك المدروس بأسلوب علمي يتصف بالدقة والتجرد والموضوعية والخبرة[19]من خلال الاستعانة بالأجهزة والآلات والوسائل التي تتلائم مع طبيعة هذه الظاهرة أو السلوك، ويتم مشاهدة المجرم أو الشخص المرشح للإجرام ضمن إطار سلوكي معين وتسجل الملاحظات السلبية والايجابية عن ذلك السلوك ، أي بمعنى عدم الاكتفاء بالتسجيل السلبي للوقائع المتصلة بالظاهرة أو السلوك محل الدراسة ، انما ينبغي ان يكون مقترناً بجهد عقلي يبذل من اجل التوصل إلى الكشف عما قد يكون خفياً من روابط تتعلق بالظاهرة المذكورة .

وفي نهاية فترة الملاحظة أو المشاهدة والتي يجب ان تحدد مسبقاً يتم تجميع المعلومات وتنسيقها وتصنيفها وتحليلها ، ومن ثم الخروج بنتائج واستنتاجات ، أي بمعنى أدق رصد الظاهرة وتحليلها وتعميمها[20]. ولهذا فقد انتهى علماء الاجتماع إلى القول بأن الملاحظة هي : تحليل وتنسيق وربط واستنتاج .

وتبرز أهمية الملاحظة كطريقة للبحث الجنائي في نطاق الدراسات الجنائية ، لان هناك نتائج علمية يصعب الوصول إليها دون سلوك هذا الطريق ، فعلى سبيل المثال تبرز أهمية بحوث الملاحظة في الحالات التي يصعب دراستها بالطرق الإحصائية أو باستخدام الحالة أو المسوحات الاجتماعية حيث تتطلب ان يتم دراسة السلوك الفعلي من خلال المشاهدة أو الملاحظة ، خاصة في مراقبة سلوك وتصرفات الأحداث أو المجرمين المصابين بمرض عقلي أو نفسي .

وتنقسم الملاحظة من حيث أسلوب أدائها إلى ملاحظة بسيطة وأخرى منظمة :-

1-الملاحظة البسيطة : وتتحقق بالاطلاع على المادة محل البحث أو بالاستماع إليها دون الاستعانة بوسيلة فنية أخرى ، فهي تعتمد على مجرد الرصد والتعميم والتحليل[21]وتنقسم الملاحظة البسيطة بدورها إلى ملاحظة بالمشاركة وأخرى بدون مشاركة :

2-الملاحظة بالمشاركة : وتتم عن طريق العلاقات الوطيدة التي يقيمها الباحث أو الملاحظ مع الجماعة التي تكون محل دراسته بعلمهم وتكوين العلاقة الودية معهم ، بالشكل الذي يؤمن له تحقيق الأهداف التي أسس علاقته من اجلها ، ومن ثم قيامه بتنفيذ ما يعهد اليه من مهمة بحرية تامة ، وقد تجرى الملاحظة بالمشاركة بدون علم المجموعة المدروسة حتى لا يؤثر ذلك على سلوك المجموعة ومن الأمثلة على ذلك دراسة مجموعة من المجرمين في دور الإصلاح والتأهيل (السجون)[22] .

أ-الملاحظة بدون مشاركة : وهي تقوم على عدم التعايش بين الباحث والمجموعة المدروسة بل مشاهدتهم ومراقبتهم من الخارج ، وقد تكون بعلم المجموعة أو بدون علمهم ، ومما لاشك فيه ان هذا الأسلوب يتيح للملاحظ حرية العمل أوسع من الحرية التي يتيحها الأسلوب السابق الذكر من حيث لقائه بأفراد المجموعة وطريقة مشاركته لنشاطاتهم ، اما عن النتائج التي يحصل عليها الملاحظ بهذا الصدد ، فإنها تعتمد على مقدار الثقة التي يحصل عليها الملاحظ من المجموعة المدروسة التي

تكون مقترنة بقناعتهم بتأثير وفاعلية المهمة التي يقوم بها والذي يكون لها بالطبع التأثير المباشر على هذه النتائج[23].

ب-الملاحظة المنظمة :- وهي تعتمد على استخدام الآلات والوسائل التي تعاون الملاحظ أو الباحث في الوصول إلى الحقيقة العلمية كأجهزة التصوير والتسجيل والتنصت والمقاييس والتحاليل الطبية ، بخلاف الملاحظة البسيطة التي تعتمد على المشاهدة أو الاستماع دون الاستعانة بوسيلة معينة ، وبالتالي فان الملاحظة المنظمة تقوم على عنصرين أساسيين :

الأول / هو الجهد الفكري الذي يبذله الباحث من اجل تجميع وتنسيق المعلومات وتحليلها .

الثاني / استعانة الباحث بالآلات والأجهزة والوسائل التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة .

هـ-بحوث المقارنة :- ويراد بها إجراء مقارنة بين المميزات الخاصة للمجرمين والظروف التي عاشوا فيها ، وبين الأشخاص العاديين والظروف المحيطة بهم[24]ومن خلال المقارنة يتم إيجاد الفروقات والاختلافات بين المجموعتين أو يتم الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بالعوامل المشتركة والعوامل أو الظروف المختلفة بينهما[25]. ومن ثم يمكن تحديد العلاقات الفردية أو الكلية بين ظاهرة الجريمة والعوامل أو الظروف ذات العلاقة .

وتبدو أهمية هذا النوع من البحوث في انه يمكن من خلالها استنباط القواعد العامة التي تحكم ظاهرة الجريمة ، وغيرها من الظواهر الاجتماعية . وفي ميدان الدراسات والبحوث الجنائية يمكننا بالمقارنة الوقوف على العلاقة الطردية أو العكسية بين ظاهرة الجريمة وبين الظروف المحيطة بالمجرمين ، من اجل الوصول إلى تفسير علمي يقيم الدور الذي تلعبه الظروف المذكورة في إحداث الظاهرة الجرمية .

وقد استخدمت بحوث المقارنة لتحديد نسبة الاضطرابات العاطفية بين المجرمين وغير المجرمين وعلاقة هذه الاضطرابات بالجريمة ، ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الأشخاص الذين نشأوا في عوائل مفككة بسبب وفاة المعيل أو بسبب الطلاق مقارناً بعدد الأشخاص الذين يحترمون القانون نشأوا في مثل هذه الأسر ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الأصل والسن والجنس والثقافة[26]

المطلب الثاني

أساليب البحث العلمي الفردية

ونعني بها بحوث المنهج العلمي التجريبي في ميدان دراسة وتحليل الظاهرة الجرمية وهدفها البحث عن العوامل الدافعة إلى الجريمة بالنسبة لواقعة مادية محددة وشخص معين بذاته ، عن طريق فحص المجرم ودراسة جميع الجوانب المختلفة لشخصيته ، وتشمل النواحي البيولوجية والنفسية والعقلية ، وذلك من اجل الوصول إلى معرفة ما إذا كان الشخص محل الدراسة ذا تكوين إجرامي ام لا . لذا يمكن القول بأن أساليب البحث العلمي الفردية تتولى بالدراسة والبحث حركية الجريمة[27]. ومن أهم هذه البحوث هي البحوث البيولوجية والبحوث النفسية والعقلية .

أ-البحوث البيولوجية :-

ويقوم البحث أو الدراسة البيولوجية على إخضاع الشخص المجرم للدراسة (الفحص) الشاملة للأعضاء الخارجية والأجهزة الداخلية لمجرم معين بذاته ، والتأكد من سلامتها أو طبيعتها ، وإذا ما ظهر نتيجة الفحص ان هناك خلل ما في عضو ما ، أو في إفراز احد الغدد (مثلاً) فيتم الربط بين ذلك الخلل والسلوك الإجرامي لذلك الشخص ، وقد أدى الاهتمام بهذا النوع من الأبحاث أو الدراسات إلى الخروج بنظرية الانثروبولوجيا التفاضلية والتي تقوم على تقسيم الأشخاص حسب أشكالهم الخارجية واثر ذلك على التكوين النفسي والمشاعر .

ويكون الاهتمام هنا بأثر النقص البيولوجي أو العضوي ، أو بأثر حالة عدم التوازن الناتجة عن الإفرازات على الإطار النفسي للشخص وعلاقة ذلك بالسلوك الإجرامي[28].

وينبغي الإشارة هنا إلى ان تاريخ دراسة الأعضاء الخارجية لجسم المجرم تمتد إلى زمن بعيد ، لكنها لم تتخذ منهجاً علمياً إلا على يد العالم الايطالي (لومبروزو) الذي يعتبر أول من ربط تفسير السلوك الإجرامي للفرد بالعوامل البيولوجية من خلال نظرته إلى المجرم بوصفه إنسان يحمل أوصافاً لا وجود لها عند غيره من الناس .

ب-البحوث النفسية والعقلية :-

يقوم المنطق الذي تستند إليه هذه الأبحاث على ان السلوك الإجرامي سببه خلل في النفس أو العقل ، حيث يتم دراسة الفرد (الحالة) من الناحية النفسية أو العقلية بهدف تحديد مدى سوية الإطار النفسي أو صحة قواه العقلية ، وإذا ما ثبت العكس يتم الربط بين ذلك والسلوك الإجرامي ، وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى (بعلم النفس الجنائي) الذي يبحث في العلاقة بين السلوك والخلل النفسي أو العقلي . بل يمكن القول بان اهتمام الباحثين بالعوامل النفسية والعقلية في مجال دراسة السلوك الإجرامي تعدى دراسة الظاهرة وقياس العلاقة إلى إجراء التجارب وتكوين الظواهر الاصطناعية أو المرضية لغرض تحديد الأثر والسبب .

ومن أكثر الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة من الناحية النفسية والعقلية (التنويم المغناطيسي)، ومن المجالات التي يتم دراستها في هذا النوع من الأبحاث والدراسات الغريزة والحاجة والدافع والذكاء والميل والشعور واللاشعور والعاطفة ، كما تم تطوير الأساليب العلاجية للظواهر الإجرامية في هذا المجال، كأسلوب العلاج بالإيحاء وبالتنويم المغناطيسي ، أو بأسلوب تفريغ الانفعال[29].أو بالتعليل النفسي وفقا لنظرية التحليل النفسي للعالم (سيكمن فرويد) .

وقد استخدم الفقهاء المسلمين وسائلهم الخاصة لعلاج الأمراض النفسية التي تتلاءم مع النفس وأهوائها وآفاقها وعللها ، ويعد كل من ابن سينا والغزالي ابرز من استخدم هذه الوسائل ، فالأول عالج الكثير من الأمراض النفسية بطرق مختلفة أشار إليها في كتابه (القانون في الطب) أما الثاني فقد عالج الكثير من الدوافع الفطرية والمكتسبة والانفعالات ومن أهمها الخوف والغضب بأسلوب يتناسب مع دقتها وعمقها وأثرهما في السلوك وذلك في كتابه (إحياء علوم الدين)[30] .

المبحث الثالث

الدور الوقائي للبحث العلمي في مجال الجريمة

يشكل البحث العلمي الأساس في دراسة الجريمة وسبل الوقاية منها في العصر الحاضر نظراً لأهميته البالغة في وصف هذه الظاهرة والتعرف على أبعادها المختلفة وبالتالي وضع الأسس السليمة للوقاية منها والسيطرة عليها وفق أسس علمية مدروسة.

فلتحديد دور البحث العلمي في التصدي لظاهرة الجريمة ، فأنه ينبغي تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب :-

المطلب الأول: دور البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والإنسانية .

المطلب الثاني: دورالبحث العلمي كأساس لوضع السياسات والخطط لتلافي وقوع الجريمة .

المطلب الثالث: دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة .

المطلب الاول

دور البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والإنسانية

لقد بدأ البحث منذ القدم بناء على مقتضيات فرضتها ظروف معينة لإشباع حاجات إنسانية سواء ما تمثل منها بظواهر طبيعية مادية مجردة ، أو بظواهر إنسانية اجتماعية . ونتيجة للتغيرات والتطورات التي حدثت في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان لابد ان تتغير طرائق ومناهج البحث العلمي لمواكبة هذا التطور .

وعلى الرغم من ان البحث العلمي قد بدأ استخدامه وتطبيقه في مجالات العلوم الطبيعية بداية ، إلا ان ذلك لم يمنع من استخدام مناهجه وطرائقه البحثية في المجالات الإنسانية والاجتماعية ، مع بعض الاختلاف النسبي في التطبيق حسب ظروف وطبيعة الظاهرة الاجتماعية أو الإنسانية محل البحث .

ومن خلال الاستعراض الملّخص لأنواع وأساليب البحث العلمي سابقاً والتي تم تصنيفها من الناحية الفلسفية إلى نظرية وتطبيقية ، ومن حيث الهدف إلى استكشافية ونهائية (سببية ووصفية) ، ومن حيث المكان إلى ميدانية ومخبرية ، ويمكن ان تصنف أيضا من حيث البيانات إلى نوعية وكمية ، ومن حيث صيغ التفكير إلى استنتاجية واستقرائية فان ذلك يقودنا إلى ضرورة تحديد المناهج والأساليب الأكثر ملائمة لدراسة الأنماط السلوكية والظواهر الاجتماعية .

ويتطلب التفسير العلمي للظاهرة الاجتماعية دراسة حركة الظاهرة وما تواجهه من تغيّر باختلاف الزمان والمكان ، وذلك بهدف معرفة أماكن تركز أو تواجد هذه الظاهرة والجماعات والعوامل المؤثرة في ظهورها والظروف التي ساعدت على

تعزيزها وانتشارها . كذلك دراسة الأنماط السلوكية للظاهرة حسب المكان والزمان ، الأمر الذي يستدعي تطبيق المنهج العلمي التجريبي وأساليبه وطرائقه .

المطلب الثاني

دور البحث العلمي كأساس لوضع السياسات

من المعروف ان أي جهد إنساني سواء كان منظماً ام غير منظم فانه يهدف في النهاية إلى تحقيق التغيير المطلوب الذي ينعكس على مستوى حياة الفرد أو الجماعة ويؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي ، وتعد رفاهية الإنسان من الأهداف أو الغايات النهائية التي تطمح الأنظمة الاجتماعية إلى بلوغها ، فكلما كان العمل منظماً ومخططاً كلما أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف والغايات بطرق وأساليب أكثر فاعلية وبأقل تكلفة ، وبما ان الخطط والسياسات تتميز بأنها وسائل منظمة ومستمرة يتم من خلالها حصر الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يساعد على تحقيق الغايات بأقل وقت وتكلفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فان ذلك يتطلب ان تعتمد تلك الخطط والسياسات وخاصة الشمولية منها على مستوى الدولة وعلى نتائج البحث العلمي المنظم لمعالجة ظاهرة الإجرام .

ويؤكد كل من (سوزلاند و كريسي) على أهمية التشابك والتداخل بين العوامل المؤدية إلى إحداث السلوك الإجرامي ، ذلك ان معالجة ظاهرة الجريمة لا تتم بواسطة العقاب للمجرم بقدر ما تتطلب معالجة النظام الاجتماعي الذي يعيش في ظله المجرم وتعديله ، وهذا يتفق مع منهج المفكرين المحدثين في حقل الاقتصاد على اعتبار ان الظروف الاقتصادية تعتبر من أكثر العوامل تأثيراً في السلوك الإجرامي على مستوى الفرد والجماعة[31].

ويؤكد (ميدل) على أهمية العودة إلى نظرية التحليل الشامل المتشابك للعوامل الاقتصادية وإدخال الظواهر الاجتماعية كظاهرة الجريمة في التحليل والتخطيط الاقتصادي[32].

ويتصف التخطيط الشمولي عادة بتسخير طاقات المجتمع وموارده لتحقيق التنمية المتوازنة والقضاء على الظواهر العامة ، كالفقر والبطالة والجريمة مثلاً ، وبما ان الظواهر الاجتماعية السلبية والمشكلات العامة تنتج أو تظهر نتيجة تشابك وترابط

الكثير من العوامل والأسباب فانه لابد والحالة هذه من ان يكون التخطيط شمولي معنياً بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وبناء على ذلك لابد للبحث العلمي ان يكون أيضا شمولياً يعنى بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة .

ويعد البحث العلمي الأساس في عمليات التخطيط ووضع السياسات الكفيلة بالحد من ظاهرة الجريمة ، حيث ان البحث يعنى في هذه الحالة بدراسة الظواهر وتحليلها وتشخيصها وحصر العوامل والأسباب التي أدت إلى وجودها أو تفاقمها ، وفي النهاية توفير البيانات والمعلومات والحقائق للمخطط أو متخذ القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية .

ويتم تحديد طبيعة ونوع البحث العلمي الواجب إجرائه أو إعداده عادة بحسب طبيعة النشاط أو المجال المنوي اتخاذ القرارات الإستراتيجية بخصوصه ، أو وضع الخطط والسياسات الخاصة بتطويره أو حل مشاكله وتخفيض ظواهره السلبية ، فالبحوث ذات الطبيعة الاجتماعية تنحصر في البحوث المعمقة والمسحية ، وقياس الاحتياجات وأولويات الخدمات والتقويم والمتابعة[33].

ونحن نتفق مع هذا التصنيف من حيث الهدف ، حيث انه تتحدد طبيعة البحث ومجاله على ضوء الغاية منه في حل مشكلة أو ظاهرة معينة بخصوص ظاهرة الإجرام ، ويجب ان لا يتم إغفال عامل الزمن هنا ، حيث ان هناك من البحوث التي تعد لغايات القضاء على الظواهر استراتيجياً وهذا يهدف مثلا إلى إعادة توزيع الدخل أو إحداث التنمية الشاملة وخلق فرص العمل وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها ، أو قد تكون البحوث لغايات إطفاء الظاهرة أو تجييرها للمستقبل لفترة زمنية قصيرة .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم البحوث الاجتماعية لغايات التخطيط للوقاية من الجريمة إلى:-

1-البحوث التحليلية (المتعمقة) / وهي تعد لغرض تحليل الظاهرة والوقوف على أسبابها ومسبباتها والعوامل المؤثرة فيها وتحديد الترابط أو العلاقة المسببة فيما بينها والأثر المحدث له ، خير مثال على ذلك دراسة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ، أو دراسة ظاهرة الفقر أو البطالة أو التسول أو التشرد أو التهجير وعلاقة

ذلك بالجريمة ، فقد يكتشف مثلا ان هناك ترابطاً أو علاقة ايجابية بين ظاهرة البطالة وعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية قد تؤدي في النهاية إلى السلوك الإجرامي ، وهناك الكثير من البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والإجرام التي على ضوئها تم تقديم تصورات لعلاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبين السلوك الإجرامي .

2-البحوث الاجتماعية (الميدانية) / ويعد هذا النوع من البحوث الأكثر شيوعاً في المجالات الاجتماعية والذي يستفاد منه في مجال الدراسة في جميع الحقائق حول ظاهرة الإجرام أو للوقوف على رأي فئة من الناس تجاه الظاهرة والتي من خلاله يتم التعرف على توجهات التفكير لديهم وأنماط السلوك المستقبلي لديهم ، وخير مثال على ذلك المسوح التي تجريها مراكز أو دوائر التنمية الاجتماعية أو مراكز مكافحة الجريمة.

3-بحوث تحديد الاحتياجات الاجتماعية / ويراد بها البحوث التي تحدد احتياجات المجتمع أو بعض فئاته لبعض الخدمات المراد تقديمها أو تحسينها وذلك بهدف الوقوف على طبيعتها وضرورتها ومدى الحاجة لإشباعها . فمن الأخطاء التي ترتكب في هذا المجال هو اعتماد القياس النظري بين مجتمعين مختلفين من الناحية الثقافية أو الحضارية ، حيث يتم مثلا اعتماد وتطبيق نتائج بحوث ودراسات تمت في مجتمعات متقدمة على مجتمعات نامية متخلفة من حيث القيم والعادات والتقاليد حتى في الحاجات ، فقد لا يصلح تطبيق ترتيب مثلا تم في المجتمعات الغربية على المجتمعات الشرقية ، والتي تختلف احتياجاتها واهتماماتها في الحياة ، حيث انه ليس بالضرورة ان يتم الوقاية من الجريمة بناء على إشباع الحاجات وفقاً لهذا الترتيب ، وذلك بسبب اختلاف القيم والمعتقدات وقوتها بين المجتمعات والأمم .

4-بحوث تحديد الأولويات / من المعلوم ان الإمكانات المادية والفنية والبشرية في بعض الأحيان قد تكون محدودة على مستوى الدولة لتقديم جميع الخدمات التي تم اكتشاف الحاجة إليها مسبقاً ، لذا لابد من إجراء البحوث والدراسات التي يتم من خلالها العرف على أولويات الإشباع للحاجات أو توفير الخدمات ذات العلاقة ، فمن الخطأ اعتماد المخطط على تقديراته الشخصية في تحديد الحاجات وأولويات

إشباعها لذا لابد من إجراء البحوث العلمية التي تعكس أوليات الاهتمام لدى الأفراد والجماعات وربط ذلك بالأنماط السلوكية الإجرامية المتوقعة .

5-بحوث المتابعة / ويعد هذا النوع من البحوث ضرورة لابد منها ليس بهدف التأكد والتحقق من مدى تطبيق الخطة وبرامجها بالمقياس الإداري الفني ، بل يجب ان يتم التحقق من مدى ملائمة الخطة للواقع خلال مرحلة التنفيذ ومن مدى التقيد بالموازنات المالية المحددة مسبقاً والتعرف على مواطن الضعف فيها وذلك لغرض إمكانية دراستها مستقبلاً بأسلوب علمي أو الاستفادة منها كمدخلات في مراحل التخطيط اللاحقة .

6-بحوث التقييم / قد يكون التقييم بعد انجاز الخطة أو البرنامج وهو ما يسمى عادة بالتقييم اللاحق لما تم انجازه وقياس الأثر الذي أحدثته الخطة أو البرنامج على مستوى الظاهرة موضع الاهتمام . وفي العادة يتم التقييم من خلال المقارنة والقياس لظروف الظاهرة أو المشكلة أو الحاجة قبل الاهتمام وما بعده وقياس الفرق في التغيير ، وهل كان بالمستوى المرغوب ، وما هي الأسباب التي حالت دون ذلك في حالة النفي ولا يتم ذلك إلا ضمن منهجية علمية يتم بموجبها الوقوف على الأسباب الحقيقية للانحراف بين مستوي السلوك الإجرامي وحجمه . حيث انه في كثير من الأحيان وبخاصة في الدول النامية يتم القياس بأسلوب اعتباطي مقارنة بحالات سابقة ، الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى اتخاذ القرارات الخاطئة وتحمل التكاليف غير المبررة ، إضافة إلى التأجيل غير المقصود لحل المشكلة أو الظاهرة. وينبغي الإشارة هنا وبعد استعراض ما سبق ذكره إلى ان النمو وأحداث التنمية الاقتصادية لا يؤدي بالضرورة إلى الوقاية من السلوك الإجرامي ، بل على العكس قد يؤدي ذلك إلى تعزيزه وتفاقمه ، وذلك بسبب التغيرات الاجتماعية الهيكلية التي يحدثها التغيير الاقتصادي على مستوى القيم والعلاقات وضعف الوسائل والأدوات الرقابية الاجتماعية التقليدية للتحكم في السلوك الإجرامي .

فقد ينتج عن النمو الاقتصادي حالات وظواهر بمظهر ايجابي ، إلا انه بحقيقتها تعتبر مسببات لمسلكيات إجرامية جديدة كالهجرة من الريف إلى المدينة التي ينتج عنها البطالة والاكتئاب والضياع ، وزيادة التضخم وتمركز الثروات والدخول ، وظهور البطالة في بعض القطاعات وتنمية بعض القطاعات أو الأقاليم على حساب الأخرى ،

حيث ينتج عن ذلك كله حالات الإحباط النفسي والشعور بالظلم الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية وتدني مستوى الترابط والتكاتف بين الأفراد والجماعات ، الأمر الذي يخلق أنماط سلوكية إجرامية جديدة تختلف عن الأنماط التقليدية السابقة ولكنها اخطر منها ، حيث قد تتصف بالتنظيم أو ما يسمى (بالجريمة المنظمة Organized Crime) .

وفي هذا المجال يلعب التخطيط الشامل المعتمد على البحث العلمي الرصين دوراً بارزاً في الحد من ظاهرة الجريمة ، حيث تشير بعض الدراسات إلى ان زيادة معدل الجريمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بحالة عدم تخطيط التنمية تخطيطاً علمياً سليماً أو بسبب عدم شموله للمتغيرات الاجتماعية ذات العلاقة[34]، وقد أكدت على ذلك توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة للحد من الجريمة والوقاية منها .

المطلب الثالث

دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة

مما لاشك فيه ان الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية من ظواهر السلوك البشري المنحرف عن القواعد السلوكية السليمة التي اقرّها المجتمع واتفق على أطرها ومحدداتها عبر الأجيال ، وذلك تحقيقاً للصالح العام ، وتأمين الأمن والاستقرار فمن منطق الاعتراف العلمي بالإجرام كسلوك يتصف بالحركة والتغير عبر الزمان والمكان وبوجود عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية وثقافية تساهم في وجوده ، فانه يمكن القول بان الإجرام ظاهرة اجتماعية تماثل ظواهر اجتماعية أخرى كالفقر والبطالة وقد يكون اخطر منها . الأمر الذي يتطلب تطبيق المنهج العلمي التعريفي في دراستها . وإذا كان البحث العلمي يعد الحجر الأساس في دراسة ظاهرة الجريمة وسبل الوقاية منها في العصر الحاضر ، نظرا لأهميته في وصف هذه الظاهرة والتعرف على أبعادها المختلفة فان أهم المجالات التي يسهم فيها البحث العلمي بدور فعال في الوقاية من الجريمة هي :-

1-إجراء البحوث التجريبية قبل إصدار التشريعات والقوانين في المجالين الاجتماعي والجنائي .

2-إجراء بحوث تقييميه للنظم والإجراءات المعمول بها في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف ، حيث تفيد هذه الدراسات في التعرف على مدى نجاح هذه النظم ، ومدى الحاجة إلى التطوير أو التغيير .

3-التعرف على حجم الجريمة وأنماطها واتجاهاتها وأسبابها ودوافعها في المجتمع .

4-المساهمة في رسم السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط التي تهتم بظاهرة الجريمة .

5-تحديث وتطوير الإجراءات الجنائية المتخذة في الوقاية من الجريمة .

6-التعرف على ظاهرة العَود الى الجريمة في المجتمع .

7-تحديد الاتجاهات المستقبلية للجريمة وما يمكن ان تؤول إليه مستقبلا في معدلاتها وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها ودوافعها .

وقد أجريت في هذه المجالات عدة دراسات في المجتمعات سواء على المستوى القطري أو الإقليمي ، ولكن هذه الدراسات مازالت قليلة ومحدودة إذا قيست بتلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات المتقدمة[35]، ومن بين أهم هذه الدراسات "الأحياء القصديرية في مدن الشمال الأفريقي"[36]، و" الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي"[37] و"العود إلى الجريمة عند المرأة"[38]، و"جرائم النساء وأسبابها"[39]، و"خصائص الجريمة وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني"[40]، و"الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي"[41]، و"اثر برامج العنف والجريمة على الناشئة "[42] ، و"علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي"[43]، و"العنف العائلي"[44]، و"سجون النساء"[45]، و"الجرائم الجنسية "[46]، و"مشكلة المخدرات في الوطن العربي"[47]، و"نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الوطن العربي"[48]، و "رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي "[49] . فضلا عن العديد من الكتب والمؤلفات التي ناقشت مواضيع مختلفة بالمفهوم الشامل للجريمة . ورغم هذه الجهود البحثية التي بذلت من قبل المراكز البحثية والمؤسسات العلمية المعنية بموضوع الوقاية من الجريمة إلا ان دول العالم مازالت غير قادرة على الوقوف ضد خطر الجريمة والوقاية منها ، ومن هنا يتضح ان البحث العلمي رغم أهميته البالغة في رسم السياسة المعتمدة في مكافحة والحد من ظاهرة الجريمة ، إلا انه مازال يواجه العديد من الصعوبات المتمثلة بعدم وجود

سياسة جنائية موحدة للحد من الجريمة والانحراف ، وكذلك عدم وجود الدعم المادي اللازم في سبيل إجراء العملية البحثية على أوسع نطاق وبشكل أكثر عمقاً ، فضلاً عن ان الإحصاءات الخاصة بالجريمة لا تشمل الجرائم غير المبلغ عنها ، وانما تقتصر فقط على الجرائم التي وصلت إلى علم الشرطة والمؤسسات العدلية المختصة .

ان التخطيط للمستقبل ينبغي ان يتم في ضوء دراسة الواقع الاجتماعي الحاضر ، وهو مجال خصب لإسهامات البحث العلمي ، بيد ان هناك مشكلة مهمة لازالت تعاني منها غالبية الدول تتمثل في وجود شقة كبيرة بين المؤسسات البحثية والباحثين من جهة وبين الأجهزة الأمنية والقائمين عليها من جهة أخرى . ولأجل تطوير البحث العلمي واستخدامه بأسلوب امثل لابد من تقليص هذه الهوة وإيجاد جو من الثقة والتعاون بين القائمين على البحث العلمي والمسؤولين عن الأجهزة الأمنية والتنفيذية من خلال الاستعانة ببعض العاملين في الأجهزة التنفيذية للمساعدة في إجراء البحوث الميدانية . فضلاً عن إن نتائج البحوث الجنائية يصعب تعميمها أحياناً ، إذ ان غالبية هذه البحوث تبحث في العوامل والأسباب المؤدية إلى الجريمة محاولة التعرف عليها من اجل الحد من انتشار الجريمة ، والبحث عن السبب هو رائد العلوم ، وقد نجحت العلوم الطبيعية في تحقيق هذا الهدف نجاحاً كبيراً .

اما العلوم الإنسانية فبالرغم من إنها قطعت أشواطاً بعيدة في نطاق البحث عن السبب إلا إنها لم تبلغ ما بلغته العلوم الطبيعية من شأن ولم تصل إلى قوانين لها نفس الثبات والحتمية ، ويرجع ذلك إلى ان الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة ظواهر معقدة ، تتعدد عواملها ومتغيراتها وتختلف باختلاف المكان والزمان والأشخاص .

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة بحث مسألة (استخدام البحث العلمي في الحد من ظاهرة الجريمة) واتضح من سياق التحليل أن البحث العلمي يتميز بالتنوع من حيث الأساليب والطرق بالشكل الذي يمكنه من القيام بدوره في تغطية الاحتياجات الاجتماعية بمفهومها الشامل ، فمن خلال منهجياته النظرية والتطبيقية بمختلف فروعها سواء أكانت استكشافية أو سببية أو مخبرية ثم دراسة ظاهرة الجريمة من خلال مدخلين أساسيين هما : المدخل الاجتماعي الذي يعتمد على دراسة الجريمة من وجهة

نظر اجتماعية والبيئة والعوامل المؤثرة فيها ، وكذلك المدخل الفردي الذي يقوم على دراسة الفرد من حيث العوامل النفسية والعضوية والعقلية التي تؤثر في سلوكه .

وينبغي التأكيد هنا على ضرورة أن تتصف الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة بالشمول سواء ما يتعلق منها بالبيئة الاجتماعية أو الطبيعية للفرد المجرم ، وخير ما يؤكد ذلك هو استخدام العديد من طرق البحث العلمي ومناهجه نفسها في كلا المجالين الاجتماعي والتطبيقي ، فعلى سبيل المثال يستخدم (الإحصاء) في دراسة ظاهرة الجريمة وفي بعض الظواهر المرضية الأخرى لتحديد العلاقة بين العوامل أو الأسباب وظاهرة الجريمة ، ويمكن استخدام البحث العلمي بمفهومه الشامل في دراسة ظاهرة الجريمة سواء من خلال استخدام طرق البحث العلمي نفسها أو بالشكل الاعتمادي بين علماء الاجتماع والإجرام وعلماء النفس والبيولوجي والأحياء .

كما وأثبتنا من خلال العرض السابق أن البحث العلمي يعد الأساس في التخطيط الشمولي والاستراتيجي المتعلق بجميع نواحي الحياة للمجتمع ، فقد أثبتت الدراساالمتخصصة عمق التشابك والترابط ما بين العوامل والظروف المسببة لنفس الظاهرة ، فكيف يكون الأمر إذا كانت الظاهرة إجرامية ، فقد يتطلب الأمر إعادة النظر في الكثير من الأنظمة الاجتماعية ، وهذا ما تؤكده نظرية التحليل الشامل المتشابك في دراسة الظاهرة الاجتماعية ، ولا يقتصر إجراء البحوث العلمية على مرحلة واحدة فقط من مراحل تكوين الظاهرة الاجتماعية وعلى طريقة أو منهجية محددة لإجراء البحث أو الدراسة ، بل يجب أن يكون البحث العلمي قائماً على التتابعية والاعتمادية المتلاحقة ابتداءً بمرحلة الاستكشاف وانتهاءً بمرحلة التحليل وربط المتغيرات بمرحة إيجاد الحلول واتخاذ القرارات لعلاج الظاهرة ، فضلاً عن إجراء البحوث التقييمية وبحوث المتابعة والتي على ضوئها قد يتم إجراء بحوث ودراسات جديدة على ضوء التغيرات والمستجدات الاجتماعية أو البيئية .

الهوامش

(1) سورة الشمس ، الايات 7-10

(2) د. رؤوف عبيد ، اصول علمي الاجرام والعقاب ، القاهرة ، 1977م : 19

(3) د. محمد شلال حبيب ، اصول علم الاجرام ، بغداد ، 1990م : 13

(4) المصدر نفسه : 14

(5) د. فوزية عبد الستار ، دروس في علم الاجرام وعلم العقاب ، بيروت 1975م : 22

(6) مصدر سابق : 17

(7) د. علي العلاونة ، اساليب البحث العلمي في العلوم الادارية ، عمان ، الاردن ، 1996م :30

(8) د. فوزية غرايبة ، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية ، عمان،1977م : 34

(9) د. ذوقتان عبيان ، البحث العلمي – مفهومه ادواته اساليبه ، عمان ، 1983م : 20
(10) المصدر نفسه : 25
(11) المصدر نفسه:25
(12) د. محمد شلال حبيب ، مصدر سابق : 35
(13) د. مأمون سلامة ، اصول علم الاجرام والعقاب ، القاهرة ، 1979م : 87
(14) د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، علم الاجرام ، الاسكندرية ، د.ت : 74
(15) د. رؤوف عبيد ، مصدر سابق : 19
(16) د. جلال ثروت ، الظاهرة الاجرامية ، الاسكندرية ، 1972م : 41
(17) د. عبد العظيم مرسي وزير ، علم الاجرام ، الجزء الاول ، الاسكندرية ، 1991م : 30
(18) د. جلال ثروت ، مصدر سابق : 59
(19) د. ايسر نور علي ، ود. آمال عبد الرحيم عثمان ، علم الاجرام والعقاب ، القاهرة ، 1980م : 104
(20) د. علي العلاونة ، مصدر سابق : 39
(21) د. جلال ثروت ود. محمد زكي ابو عامر ، علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، 1983م : 67
(22) د. محمد جلال ، مصدر سابق : 54
(23) المصدر السابق : 56
(24) المصدر السابق : 58
(25) د. مأمون محمد سلامة ، مصدر سابق : 91
(26) د. عبد الفتاح الصيفي ، مصدر سابق : 50
(27) د. مأمون محمد سلامة ، مصدر سابق : 93
(28) المصدر السابق : 94
(29) المستشار محمد فتحي ، علم النفس الجنائي علما وعملا ، القاهرة ، 1969م : 283
(30) د. محمد شلال حبيب ، مصدر سابق : 59-60
(31) Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey. Principles of Criminology, J. B. Lippincott Co, New York, 1960 >p> 132.
(32) Gunnar Myrdal, Asian Drama, Penguin, London, 1976 .p.20
(33) د. احمد الربايعة ، اثر الثقاغة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة ، الرياض ، 1984م: 50
(34) د. عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، الرياض ، 1985م : 54
(35) د. احمد الربايعة ، مصدر سابق : 65
(36) د. فرج الاسطنبولي ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال الافريقي ، المجلد السادس ، تونس ، 1986م : 20
(37) د. سامية محمد جبار ، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، الاسكندرية ، 1981م : 37
(38) د. ناهد حسين صالح ، العود الى الاجرام عند المرأة ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 1980م : 42
(39) أ.د. وفاء الغرمتي ، جرائم النساء واسبابها ، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، 1981م : 15
(40) د. صالح السعد ، خصائص الجريمة وانماطها واتجاهاتها في المجتمع الاردني ، تونس ، 1991م:44
(41) د. عبد الله محمد الجمعي ، الجماعات الاولية والسلوك الاجرامي ، الرياض ، 1984م : 21
(42) د. عدنان الدوري ، اثر برامج العنف والجريمة على الناشئة ، الكويت ، 1977م : 33
(43) د. احمد حويتي ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، الرياض ، 1988م : 47

(44) د. مصطفى عمر ، العنف العائلي ، الرياض ، 1997م : 22
(45) د. مصطفى التركي ، سجون النساء ، الرياض ، 1997م : 15
(46) د. علي الحوات ، الجرائم الجنسية ، الرياض ، 1997م: 24
(47) د. محمد صفوح ، الاخرس ، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية ، الرياض ، 1997م : 29
(48) د. محروس محمود خليفة ، رعاية المسجونين والمفرج عنهم واسرهم في المجتمع العربي ، الرياض ، 1997م : 15
(49) د. محروس محمود خليفة ، رعاية المسجونين والمفرج عنهم واسرهم في المجتمع العربي ، الرياض ، 1997م : 15

المصادر

أولا : باللغة العربية

1- القران الكريم .
2- د. احمد الربايعة ، اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، الرياض ، 1984 .
3- د.احمد حويتي ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، الرياض ، 1988 .
4- د. أيسر نور علي ، و د.آمال عبد الرحيم عثمان ، علم الإجرام والعقاب ، القاهرة ، 1980 .
5- د.جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، الإسكندرية ، 1972 .
6- د.جلال ثروت و د. محمد زكي أبو عامر ، علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، 1983 .
7- د.ذوقان عبيدان ، البحث العلمي – مفهومه أدواته أساليبه ، عمان ، 1983 .
8- د. رؤوف عبيد ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، القاهرة ، 1977 .
9- د.سامية محمد جبار ، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، الإسكندرية ، 1981 .
10- د.صالح السعد ، خصائص الجريمة وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني ، تونس ، 1991 .
11- د.عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، الرياض ، 1985 .
12- د.عدنان الدوري ، اثر برامج العنف والجريمة على الناشئة ، الكويت ، 1977 .

13- د.عبد الحليم محمود السيد ، مشكلة المخدرات في الوطن العربي ، الرياض ، 1997 .
14- د.عبد العظيم مرسي وزير ، علم الإجرام ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، 1991 .
15- د.عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، علم الإجرام ، الإسكندرية ، بلا تاريخ .
16- د.عبد الله محمد الجمعي ، الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي ، الرياض ، 1984 .
17- د. علي الحوات ، الجرائم الجنسية ، الرياض ، 1997 .
18- د. علي العلاونة ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، عمان ، الأردن ، 1996.
19- د.فرج الاسطنبولي ، الأحياء القصديرية في المدن الشمال الأفريقي ، المجلد السادس ، تونس ،1986
20- د.فوزية عبد الستار ، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب ، بيروت ، 1975 .
21- د.فوزي غرايبة، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان، 1977
22- د.مأمون سلامة ، أصول علم الإجرام والعقاب ، القاهرة ، 1979 .
23- د.محروس محمود خليفة ، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي ، الرياض ، 1997 .
24- د. محمد شلال حبيب ، أصول علم الإجرام ، بغداد ، 1990 .
25- د. محمد صفوح الأخرس ، نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية ، الرياض ، 1997 .
26- المستشار محمد فتحي ، علم النفس الجنائي علماً وعملاً ، القاهرة ، 1969
27- د. مصطفى التركي ، سجون النساء ، الرياض ، 1997 .
28- د.مصطفى عمر ــ ، العنف العائلي ، الرياض ، 1997 .
29- د. وفاء الغرمتي ، جرائم النساء وأسبابها ، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، 1981.
30- د.ناهد حسين صالح ، العود إلى الإجرام عند المرأة ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، 1980 .

ثانيا : باللغة الانكليزية

- Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey. Principles of Criminology, J. B. Lippincott Co, New York, 1960.
- Gunnar Myrdal, Asian Drama, Penguin, London, 1976.